

السعودية إلى أين؟

عبد الله السناوي

السعودية أمام اختبارات وجودية لا سابق لمستوى خطورتها منذ تأسيس الدولة مطلع ثلاثينيات القرن الماضي.

هذه مسألة لم يعد هناك شك فيها بالنظر إلى الأزمات التي تحاصرها بالداخل والإقليم والعالم على السواء.

طبيعة علاقتها مع حليفتها التاريخية الولايات المتحدة موضوع سؤال وشك، مما كان شبه مستقر تنتابه هواجس المستقبل.

وحجم تراجعتها الإقليمية على أكثر من ملف في وقت واحد موضوع سؤال جديد وشك آخر في قدرتها على الخروج بسلام عند توزيع حصص النفوذ والقوة في الإقليم، أو رسم خرائط جديدة بعد الحرب على «داعش» وأية تسوية محتملة للأزمة السورية.

بالتوفيق فإن إبطال الكونجرس الأمريكي للفيتو الرئاسي على قانون «العدالة ضد رعاة الإرهاب»، المعروف باسم «جاستا»، إنذار يتجاوز ما هو قانوني إلى ما هو مصيري.

هناك فرضية شائعة ترجع إلى إصدار القانون وإبطال الفيتو لأسباب انتخابية قبل أي شيء آخر، طلباً لدعم الناخبين وتأكيداً على الالتزام بمحاربة الدول الراعية للإرهاب وشرعية مقاضاتها أمام المحاكم المحلية من أهالي ضحايا الحادى عشر من سبتمبر. الفرضية لها نصيب من الحقيقة لكنها لا تعكسها بدقة.

بالأرقام: سينا تور واحد في مجلس الشيوخ أيد «الفيتو الرئاسي» على القانون مقابل (٩٧)، بينما اعترض (٧٧) في مجلس النواب مقابل (٣٤٨).

ذلك شبه إجماع له دلالاته الحاسمة على تدهور صورة السعودية لدى الرأي العام الأمريكي الذي ينتخب نوابه.

كما أن التوافق الكامل بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي على إبطال الفيتو الرئاسي يعني في ترجمة سياسية أخرى أن المؤسسة الأمريكية قد تعيد النظر جذرياً في علاقتها مع السعودية ومستقبلها نفسه عند

إعادة توزيع القوى والنفوذ ورسم الخرائط.

رغم أن القانون المثير للجدل يخترق الدستور الأمريكي، الذي يلزم المشرع بقواعد القانون الدولي في حماية سيادة الدول ومنع ماقصاتها أمام المحاكم الأجنبية، إلا أن الكونгрس بأغلبيته الساحقة مرر ما هو غير دستوري، وفي ذلك استباحة للحليف السعودي وللقانون الدولي معاً.

الاستباحة بذاتها تؤشر لمقاربات جديدة محتملة.

لسنا في مبارأة بين محامين لإثبات الحق السعودي والافتراء عليها بتهم لم ترتكبها إذ لم يثبت على أحد من مسؤوليها الكبار دعم وتمويل أحداث الحادي عشر من سبتمبر — وفق البيت الأبيض، فجوهر المشكلة في السياسة لا القانون، في الحسابات المتغيرة لا علاقات التاريخ.

قد يعاد النظر في القانون لتجنب مزاعق وأخطار تؤدي الولايات المتحدة وتدفع بملفات انتهاكاً لها أمام محاكم أجنبية أخرى، غير أن «رسالة جاستا» رصاصة انطلقت ودلت وآثارها لن تتوقف عند السجال القانوني، أو القانون نفسه.

بالنظر إلى السياق فإنه لم تكن هناك مفاجأة كبيرة في إبطال الفيتو الرئاسي واعتماد القانون على كل ما فيه من شبكات.

عند الكشف عن الاتفاق النووي مع إيران أبدت السعودية ودول الخليج الأخرى انزعاجاً بالغاً من أن يفضي إلى ترتيبات إقليمية جديدة يقصد بمقتضاه الدور الإيراني على حسابها.

رغم محاولات إدارة «باراك أوباما» امتصاص ما تبدي من انزعاج، وجرت اتصالات بعضها بالغرف المغلقة وأخرى على مستوى القمة تحت أضواء الكاميرات في البيت الأبيض، إلا أن الشكوك ظلت تراوح مكانها.

وقد كشف «أوباما» تاليًا في حوار مطول مع مجلة «ذي أتلانتيك» عن موقف سلبي من السعودية ووجه إليها سيلًا من الانتقادات استدعت ردوداً شبه رسمية.

لم يكن الأميركيون مرتاحين للاندفاع السعودي بالسلاح والتمويل في أزمات الإقليم، ولديهم شعور ما أن ذلك قد يورطهم في مستنقعاته التي يريد الرئيس الأميركي تجنبها.

بالقرب من الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة فإن المرشحين المتنافسين على درجة متقاربة من السوء في الحسابات السعودية، «هيلاري كلينتون» تبني جوهر خيارات إدارة «أوباما» و«دونالد ترامب» سوف يذهب بعيداً في الاستباحة، بنص تصريحات «ترامب» فإنه ينبغي على السعودية دفع مقابل حمايتها، وذلك يعكس مناخاً عاماً في الولايات المتحدة لا يستثنى أحداً تقريباً، فالخلاف في كفاءة المبادرات لا عمق التوجهات.

بمعنى آخر ليس من المتوقع عودة العلاقات الأمريكية السعودية إلى سابق عهدها، فقواعد اللعبة تتغير وحسابات المصالح تتعدل.

بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بدأت العلاقات واستمرت وتعمقت حتى أخذت مداها في سنوات الحرب الباردة، فالولايات المتحدة تضع حقول النفط، كما أمن إسرائيل، على رأس أولوياتها، وال岫ودية

تطلب المظللة العسكرية الأمريكية لحماية مواردها ونظام الحكم فيها.

هذه الصيغة طرأت عليها متغيرات، فما كان يمكن بحسابات المصالح النفطية غض الطرف عنه كتغلغل «الوهابية» في بنية الدولة والمجتمع بات موضوع تساؤل في الولايات المتحدة عن مدى مسؤولية السعودية عن تفشي ظواهر وجماعات العنف والإرهاب.

المعضلة الأمريكية هنا أن ما هو منسوب للسعودية من اتهامات إدارتها المتعاقبة ضالعة فيها، مثل إرسال المجاهدين إلى أفغانستان لمحاربة القوات السوفيتية. هكذا نشأت طاولة «أسامي بن لادن».

بالوثائق فإن المخابرات المركزية الأمريكية أشرفت على تلك اللعبة كلها، التي تورطت مصر فيها ودفعت ثمنا دمويا باهظاً ممن سموا بـ«العائدين من أفغانستان».

ورغم أن الولايات المتحدة ولاعبين إقليميين آخرين، كتركيا، شجعت وحرضت على تسليح وتدريب وتمويل «جبهة النصرة» في سوريا، التي خرجت من عباءة «القاعدة» وتتبني أفكارها، فإنها تقاد تحمل السعودية المسؤولية وحدها.

بمعنى آخر هناك طلب على أن تسدد السعودية الفواتير كلها، فاتورة الإرهاب والمسؤولية عن تفشيه، وفاتورة الأزمة السورية وما بعدها من ترتيبات في الإقليم.

إذا ما اهتزت السعودية في بنيتها الداخلية، فالآيدي الأمريكية سوف تمتد بسرعة البرق إلى حواجز المال وأصوله التي تتجاوز (٧٥) مليار دولار.

والمعضلة السعودية، وهي تواجه أخطر اختبار في تاريخها، أن مناعتتها الداخلية محل سؤال وشك إضافيين، فالصراع المحتمل على خلافة الملك «سلمان بن عبدالعزيز» يومئ لتشققات غير محتملة في أوضاع حرجية داخل الأسرة المالكة.

ولى ولى العهد «محمد بن سلمان» جامح، ورط بلاده في حرب لا يمكن حسمها بالسلاح في اليمن، واستنزف موارد مالية انهكت الموازنة العامة مع تراجع أسعار النفط، وضغط من أجل نقل السيادة على «تيران» و«صنافير» من مصر إلى السعودية كشهادة استحقاق بجدارته في نقل السلطة إليه مباشرة وإطاحة ولى العهد «محمد بن نايف».

في مثل هذا الاحتمال فإن وجود السعودية كدولة موحدة سوف يكون أمراً شبه مستبعد بالنظر إلى مستجدات الحليف الأمريكي والأزمات الإقليمية المتفاصلة التي تتغير فيها بفداحة من اليمن وسوريا إلى العراق حتى لبنان.

لا وقت أمام السعودية لاستعراض قوتها لا تقدر عليها، ولا ادعاء قيادة لا تتوفر مقوماتها.

ما تحتاجه أن تتسع نظرتها لضرورات الإصلاح الداخلي، فلديها طبقة وسطى متنامية ونخب حديثة تتطل على العالم، وأن تعمل على بناء موقف عربي يحمي ويصد، بالاقتناع لا بأى وسيلة أخرى معنادلة.

